النوع الاجتماعي والنظام الانتخابي في الجزائر

- دراسة حالة الانتخابات التشريعية 2021-

Gender and the electoral system in Algeria case study of the legislative elections2021

معمر بومعزة[1]*

[1]جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، (الجزائر)

m.boumaza@univ-chlef.dz

سعاد حفاف[2]

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، (الجزائر)

s.haffaf@univ-chlef.dz

مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر

تاريخ الارسال: 2022/09/29 تاريخ القبول: 2023/04/09 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *رغم أن النظم الانتخابية تختلف من نظام سياسي لأخر، إلا أن تأثيرها على الحياة السياسية يبقى قويا، ويتعلق ذلك بشكل النظام الانتخابي ومدى دستوريته ومختلف الهيئات التنظيمية والإدارية التي تحكمها، وبالبعد التمثيلي وقيم التعددية السياسية والاجتماعية. وسعت الجزائر لضمان الممارسة الفعلية لحق الترشح والانتخاب بتبني نظام انتخابي يراعي خصوصية بيئة المجتمع ويضمن المساواة الجندرية، على أساس أن أهمية العملية الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية تأتي من قدرة النظام الانتخابي في توسيع المشاركة العامة والتمثيل السياسي.*

وفي إطار تبني الدولة لشعار الديمقراطية وتطبيق وصايا الهيئات الدولية، كان لزوم عليها دسترة وتقنين مقاربة النوع الاجتماعي في العملية الانتخابية، ورغم ذلك تحصلت المرأة الجزائرية على نتائج غير مرضية، بسبب عدة معوقات أبرزها المعوقات القانونية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: *النوع الاجتماعي (الجندر)؛ النظام الانتخابي؛ الانتخابات التشريعية؛ نظام الكوتا؛ نظام التناصف؛ الجزائر.*

Abstract: *Although electoral systems differ from one political system to another, their impact on political life remains strong. This is related to the form of the electoral system, the extent of its constitutionality, the various regulatory and administrative bodies that govern it, the representational dimension, and the values of political and social pluralism. Algeria sought to ensure the actual exercise of the right to run and vote by adopting an electoral system that takes into account the specificity of the society's environment and guarantees gender equality, on the basis that the importance of the electoral*

* المؤلف المرسل.

process in democratic systems comes from the ability of the electoral system to expand public participation and political representation.

Within the framework of the state's adoption of the slogan of democracy and the implementation of the commandments of international bodies, it was necessary to constitutionalize and codify the gender approach in the electoral process, and despite this, Algerian women obtained unsatisfactory results, due to several obstacles, most notably legal and social ones.

key words: *Electoral system; Gender; Quota system; Parity system; Algeria.*

1.مقدّمة:

أصبح العقل البشري على درجة عالية من الوعي لتجسيد فكرة المساواة والعدالة الجندرية وتجاوز مبدأ السلطة الذكورية، وقد أكتسب موضوع المشاركة السياسية للمرأة وتأثير النظام الانتخابي عليها أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، فقد أثر النظام الانتخابي بشكل كبير على نسبة مشاركتها السياسية، فالمرأة كما يقول مالك بن نبي هي " الوجه الثاني للإنسانية " تساهم في تنميته وتطوره، وقد أثبتت معظم التجارب أن المرأة عنصر حاكم في صنع المستقبل، فقضية مشاركة المرأة في المجتمع على الصعيد السياسي مازالت تواجه العديد من العقبات والعراقيل منها انخفاض درجة الوعي بأهمية المرأة ودورها في تقدم المجتمع والنظرة السلبية من المجتمع تجاهها.

ومن خلال دراسة موضوع الانتخابات نجد أن معظم الباحثين قد أرتكز فكرهم حول موضوع تمكين المرأة في العملية الانتخابية، وتتمثل أهمية الدراسة في تناول إطار جديد من أطر العملية الانتخابية وهو المساواة والعدالة الجندرية، وكذلك تسهم الدراسة في تعميق الفهم لدي المهتمين بالشأن السياسي وصناع القرار بدور المرأة في الحياة السياسية وأثر ذلك على تقدم وتطور المجتمع باعتبار ذلك جزء من مظاهر المواطنة، وتكمن أهمية الدراسة كذلك في الرغبة في الاثراء العلمي بشأن جندرة النظام الانتخابي وتوضيح تأثير النظام الانتخابي على دور المرأة في الحياة السياسية في العالم العربي، و في معرفة العقبات التي كانت تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية .

والهدف من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على أوضاع المرأة وخاصة السياسية باعتبارها الحلقة الأضعف في مقاربة النوع الاجتماعي.

الإشكالية :

تلعب المرأة دورا كبيرا في العملية الانتخابية، فقد تولت العديد من المناصب السياسية المكافئة للمناصب التي تولاها الرجل . إلا أنها تواجه العديد من العقبات التي تعترض طريقها وتعوقها عن المشاركة السياسية سواء بسبب النظام الانتخابي القائم أو البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة ، ومن ثم فإن المشكلة البحثية تتمثل في السؤال الآتى :

هل ساهم النظام الانتخابي في جندرة العملية الانتخابية في الجزائر.وكيف ذلك ؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الاسئلة الفرعية وهى :

- إلى أي مدى يؤثر النظام الانتخابي على وجود المرأة في صنع القرار؟

- ما مدى تأثير النظام الانتخابي في نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية :

- جندرة العملية الانتخابية في الجزائر يضمنها القانون وتغيبها السلطة الذكورية.

- اختلال معادلة النوع الاجتماعي في الانتخابات التشريعية في الجزائر راجع للبيئة السياسية والثقافية والاجتماعية.

ولدراسة هذا الموضوع وجب استخدام بعض مناهج وإقترابات البحث العلمي منها :

- **دراسة الحالة**: يساعد هذا المنهج في إسقاط الدراسة النظرية على الواقع وكذا تشخيص مختلف مراحل العملية الانتخابية التشريعية لسنة 2021 في الجزائر، التي أخذناها كحالة للدراسة والتي يمكن اعتبارها حالة مطابقة لما تواجهه باقي دول الوطن العربي من مشاكل مماثلة.

- **الاقتراب القانوني**: يركز على السياسة الفعلية المتمثلة في الدستور الجزائري المعدل سنة 2020، والقوانين العضوية المتعلقة بنظام الانتخابي في الجزائر.

-منهج تحليل النظم لديفيد استون :

المنهج الأكثر ملائمة لإبراز الطابع الحركي للنظام الانتخابي، حيث أنه يؤكد على التفاعل بين النظام والبيئة، ولقد نظر **ديفيد استون** الى الحياة السياسية على أنها نظام سلوك في بيئة يتفاعل معها أخذا وعطاء من خلال فتحتي المدخلات والمخرجات (شلبي، 1997).

أما تقسيمات الدراسة:

1.مقدمة

2. مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

1.2 ماهية النظام الانتخابي

2.2 ماهية النوع الاجتماعي (الجندر)

3.2 العلاقة بين النظام الانتخابي والنوع الاجتماعي

- نظام الكوتا

- نظام التناصف

3. واقع النظام الانتخابي والنوع الاجتماعي بالجزائر

1.3 في اطار الاتفاقيات الدولية

2.3 في الاطار القانون الجزائري

4. دراسة حالة الانتخابات التشريعية 2021 بالجزائر

1.4 مخرجات الانتخابات التشريعية جوان 2021

2.4 معوقات جندرة الانتخابات في الجزائر

5.خاتمة

6.قائمة المراجع.

2. مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

يتناول هذا المحور الإطار المفاهيمي لمتغيري الدراسة المتمثلين في ماهية النظام الانتخابي والنوع الاجتماعي وإبراز العلاقة بينها.

1.2 ماهية النظام الانتخابي:

نحاول تقديم تفسير علمي لمفهوم النظام الانتخابي وأنواع الأنظمة الانتخابية المطبقة في دول العالم.

- مفهوم النظام الانتخابي :

تتفق قواميس اللغة العربية على أن لفظ الانتخاب يعني **"الاختياروالانتقاء والانتزاع "**ومصدره النُخب، وانتخب الشيء أي انتزعه وأختاره ،والنخبةُ تعني المختار من كل شيء. (البستاني، 1977)

ويقال في اللغة العربية نَخَب ،أي انْتَخَب الشيء، أختاره ،وانْتَخَب الشيء: انتزعه وأخذ نُخْبه ،والنُخْبةُ: ما أختاره منه، ونخبة القوم: خيارهم .(ابن منظور، د.س.ن)

ويعرف **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية** الانتخاب بأنه طريقة لتعيين المضطلعين بالأدوار السياسية تمنح أعضاء المجتمع المعني حق اختيار ممثليهم، في هذا المنظور يظهر الانتخاب وفي وقت واحد كمبدأ وكتقنية للحكم.(غي هرميه وآخرون، 2005)

يعرف النظام الانتخابي على أنه عملية ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها إلى مقاعد تفوز بها الأحزاب والمرشحون، وهناك ثلاث متغيرات تفسر هذه العملية وهي:

- **المعادلة الانتخابية المستعملة :**ما إذا كانت تعددية أغلبية، تناسبية، مختلطة أو نظام آخر وما هي المعادلة الحسابية لحساب تخصيص المقاعد؟
- **هيكلة الاقتراع :**ما إذا كان الناخب يصوت لمرشح أو حزب، وما إذا كان الناخب يقوم باختيار واحد أو يعبر عن سلسلة من التفضيلات؟
- **حجم المنطقة :**ليس عدد الناخبين الذين يعيشون في المنطقة، وإنما عدد الممثلين الذين تنتخبهم المنطقة للمجلس التشريعي . (فرانشسكا بيندا وآخرون، 2005)

أما **المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات** فترى أن النظم الانتخابية تعمل على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد المقاعد التي تفوز بها الأحزاب والمرشحين المشاركين بها (أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، 2007) .

التعريف الاجرائي للنظام الانتخابي :

هو عبارة عن مجموعة من المبادئ والقواعد والمؤسسات والأجهزة التي تنظم عملية الانتخاب وتضمن :

- شمولية حق الانتخاب
- عدم حرمان أي نوع اجتماعي من حقه في المساهمة في الحياة السياسية.

- **أنواع الأنظمة الانتخابية :** هناك عدة أنظمة انتخابية تستخدمها الدول ، وهذا راجع لطبيعة النظام السياسي القائم وهي :

- نظام التمثيل الأغلبية: الأغلبية / التعددية

- نظام الفائز الأول
- نظام الكتلة
- نظام الكتلة الحزبية
- نظام الصوت البديل (الصوت التفضيلي)
- نظام الجولتين

- نظام التمثيل النسبي

- نظام القائمة النسبية (القائمة النسبية المغلقة والمفتوحة والحرة)
- نظام الصوت الواحد المتحول
- قضايا متعلقة بنظام التمثيل النسبي

النظم المختلطة

- النظام الانتخابي المتوازي
- نظام النسبة المختلطة (نظام تناسب العضوية المختلطة)

الأنظمة الانتخابية الأخرى

- نظام الصوت الواحد غير المتحول
- نظام الصوت الواحد المحدود
- نظام بوردا (يسمى أيضا الصوت التفضيلي والبديل) (IDEA، 2010)

2.2 ماهية النوع الاجتماعي :

نحاول تقديم تفسير علمي لمفهوم النوع الاجتماعي وأهم النظريات التي تطرقت لموضوع النوع الاجتماعي .

- مفهوم النوع الاجتماعي :

تطور مصطلح الجندر في سنوات الخمسينات والستينات على يد المحلل النفساني روبرت ستولر(R.stoller)، وظهر مفهوم الجندر في سبيعينات وثمانينات القرن العشرين كمصطلح بارز الاستخدام في قاموس الحركة النسوية على يد المختصة الاجتماعية البريطانية **آن أوكلي** (Ann Oakly) والتي ميزت من خلال مؤلفها بين الخصائص البيولوجية " الجنس " والخصائص السوسيوثقافية (قريدي، 2020)، حيث ظهرت في أمريكا الشمالية ومن ثم أوربا الغربية سنة 1988 (معن خليل، 2012).

وجاء تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) للنوع الاجتماعي:

" الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تحتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى " (للمرأة، 2006).

يطلق مصطلح النوع الاجتماعي على العلاقات والأدوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الرجال والنساء. تتغير هذه العلاقات والأدوار والقيم وفقا لتغير المكان والزمان، وذلك لتأثرها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

- أسس ومرتكزات مفهوم النوع الاجتماعي:

أسس مفهوم النوع الاجتماعي:

- الأدوار المنوطة بشكل عام بالرجل والمرأة محددة من قبل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية أكثر منها عوامل بيولوجية.

- إعادة توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع من منطلق مفهوم المشاركة يؤدي إلى فائدة أكبر للمجتمع.

- إتاحة الفرصة المتكافئة للرجل والمرأة لاكتشاف قدرات كامنة فيهم وتمكينهم من مهارات تفيدهم في القيام بأدوار جديدة تعود بالنفع على المجتمع.

مرتكزات مفهوم النوع الاجتماعي:

- معرفة وتحليل اختلافات العلاقات بين النوعين.

- تحديد أسباب وأشكال عدم التوازن في العلاقة بين النوعين ومحاولة إيجاد طرق لمعالجة الاختلال.

- تعديل وتطوير العلاقة بين النوعين حتى يتم توفير العدالة والمساواة بين النوعين ليس فقط بين الرجل والمرأة ولكن بين أفراد المجتمع جميعاً. (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2001)

3.2 العلاقة بين النظام الانتخابي والنوع الاجتماعي :

وأهم ما سنتناوله في إبراز العلاقة بين النظام الانتخابي والنوع الاجتماعي آليات تقوية أو تمكين النوع الذي يمثل الحلقة الأضعف (المرأة)، ولقد أقرت معظم دساتير العالم ومنها دول المغرب العربي الحق في التصويت والترشح لعضوية المؤسسات الانتخابية للمرأة والرجل، وأتبعتها بالقوانين العضوية المتعلقة بالعملية الانتخابية، والتي تعمل على ضمان تواجد النوعين وأكثر من ذلك المساواة بينهما، وأهمها نظام الكوتا (الحصص) ونظام التناصف .

- نظام الكوتا (الحصص)

كلمة كوتا لاتينية الأصل تلفظ بالإنجليزية (**Quota**) وبالفرنسية (**Quote**) ومعناها اللغوي بالعربية " النصيب " أو " الحصة "، أما في الميدان التمثيل النيابي يعني تخصيص مقاعد في البرلمان لبعض الأقليات العرقية أو الدينية أو لبعض الفئات المجتمعية التي يصعب عليها الوصول الى حقها في التمثيل النيابي بطريقة عادية، وتوصل خبراء التنمية من خلال الأبحاث والدراسات إلى أن التمييز الحاصل على أساس النوع الاجتماعي (جندري) يسهم في إبطاء وتيرة النمو، جراء هدر طاقات فئة من المجتمع تمثل نصفه أو أكثر في تعدادها، لذا وجب الأخذ بنظام الكوتا النيابية .

وتعتبر الكوتا طريقة استثنائية في تكوين المجالس، لأنها تعتمد أسلوب الاقتراع المقيد في اختيار النوعية الاجتماعية الممثلة للشعب، من المفترض ألا تطبق هذه الطريقة بصورة دائمة تعطى للمجتمع لكي يألف وجود المرأة على الساحة السياسية (صوفي، 2009).

- نظام التناصف :

يعبر التناصف عن التساوي أو التماثل بين شخصين أو شيئين لهما نفس الامكانيات ومن طبيعة واحدة، وإن البحث عن التناصف بين الجنسين يهدف إلى مكافحة الفوارق الناتجة عن اختلال التوازن القائم بين الجنسين، وآلية التناصف يمكن تطبيقها عن طريق القوانين التي تحاول تقليص الفوارق التي تعبر عن اللانصاف في مجال التمثيل في المؤسسات، ومبدأ التناصف يحاول عن طريق القانون تدارك عدم الانصاف بين الرجل والمرأة، وفي إطار الدفاع عن حقوق المرأة فإن مفهوم التناصف يتم طرحه من أجل الدفاع عن المساواة المتمثلة في عدد المقاعد والمناصب التي يشغلها الرجال والنساء في البرلمان. (ضيف، 2018)

3. و اقع النظام الانتخابي والنوع الاجتماعي بالجز ائر

يتناول هذا المحور واقع النظام الانتخابي والنوع الاجتماعي بالجزائر من الناحية القانونية على المستوى الدولي والوطني.

1.3 في اطار الاتفاقيات الدولية :

أبرمت الهيئات الدولية عدة اتفاقيات تلزم الدول المصادقة عليها بحق المرأة في المشاركة السياسية ومن أهمها :

- الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية للمرأة لعام 1952 التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 07-640 المؤرخ في 20/12/1952 التي دخلت حيز التمييز 07/07/1954 والتي صادقت عليها الجزائر بموجب مرسوم 04/126 المؤرخ في 19/04/2004 وحسب المادة 03 منها فإنها تهدف إلى المساواة الجندرية في التمتع بالحقوق السياسية، وكما أقرت أيضا أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و التي تعتبر كأول اتفاقية دولية تحتم على الدول الأطراف أن تلتزم بتمكين مواطنيها من ممارسة حقوقهم السياسية، حيث أكدت على حق النساء في التصويت في جميع الانتخابات بشروط متساوية مع الرجل ودون تمييز طبقا لنص المادة الأولى.

- الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة دورا بارزا في إشراك المرأة في الحياة السياسية التي تعترف بالشرعية الدولية لحقوق المرأة، التي تم اعتمادها من طرف الجمعية العامة التي عرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بقرارها رقم 34/180 المؤرخ في 18/12/1979 والتي صادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب الأمر 96/03المؤرخ في 10/01/1996بقرارها رقم 25 الهادفة إلى السهر على تحقيق المساواة بين المرأة والرجل دون تمييز وبإزالة أشكال التميز بينهما، كما أوجبت على كل الدول اتخاذ جميع التدابير اللازمة التي تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل حقها في التصويت في جميع الانتخابات وفي ترشيح نفسها، وحقها في تقلد المناصب العامة (ايراين، 2017).

ومن خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادق عليها، أجبرت الجزائر على تعديل الدستور عدة مرات واصدار قوانين متعلقة بالانتخابات من أجل تحقيق المساواة الجندرية في المجال السياسي وبالأخص في مجال التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة.

2.3 في اطار القانون الجزائري :

الانتخاب في الديمقراطيات الحديثة هو الأصل في تعيين الحكام، والانتخابات التشريعية هي انتخاب مباشر يقوم الناخبون باختيار ممثليهم في المجالس التشريعية مباشرة دون اللجوء إلى ناخبين ثانويين، وهو الانتخاب القائم على درجة واحدة (الكيالي، 1979) .

وبالنسبة للنصوص القانونية (التشريعية) المستخدمة في الجزائر حسب درجة قوتها وأهميتها مرتبة تنازليا وهي :

- **الدستور** : هو التشريع الأسمى في البلاد، يتضمن عددا من المبادئ التي تبين طبيعة نظام الحكم في البلاد، وكيفية تنظيم السلطات المختلفة وعلاقاتها فيما بينها، وكذا حريات وحقوق الأفراد وواجباتهم، وهو القاعدة الأساسية لمجموع القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل في الدولة .

- **القانون** : هو مجموعة القواعد التشريعية التي تقرها السلطة التشريعية، ويصدرها رئيس الجمهورية لتنظيم الحياة في المجتمع، ويعتبر النص القانوني أساس كل تشريعات الدولة وأقواها .

- **الأمر** : هو نص تشريعي، يصدره رئيس الجمهورية في القضايا الاستعجالية أو في حالة عدم وجود برلمان أو في حالات الضرورة، أو في الحالات الاستثنائية. (جحيق، 2010)

ومن بين أهم الفواعل الرئيسية للعملية الانتخابية في الجزائر :

-**الادارة الانتخابية** : هي الهيئة التي تشرف على العملية الانتخابية في جميع مراحلها، بداية بالتحضير والاجراء وإعلان النتائج الأولية، بالنسبة للجزائر قبل حراك فيفري 2019 كانت وزارة الداخلية والجماعات المحلية تشرف على العملية حتى أسندت إلى هيئة دستورية مستقلة عن الإدارة لها كامل الصلاحيات في اطار العملية الانتخابية، متمثلة في السلطة المستقلة للانتخابات.

-**الهيئة الناخبة** : كل مواطن بلغ من العمر 18 سنة ويتمتع بحقوقه المدنية والسياسية وجب تسجيله على القائمة الانتخابية حسب مقر سكناه .

-**المترشحون** : كل مواطن بلغ من العمر 25 سنة ويتمتع بحقوقه المدنية والسياسية من حقه الترشح للفوز بمقعد من المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية المنتمي اليها (الانتخابات التشريعية).

إن بداية إقرار الحقوق للمرأة على قدم المساواة مع الرجل كان من خلال أول دستور للجزائر المستقلة، حيث نصت المادة 12من دستور 1963على أن: " كل المواطنين، من الجنسين، لهم نفس الحقوق والواجبات "، وظل هذا الأمر سارياً في الدساتير التالية. غير أن بداية التأكيد الصريح للحقوق السياسية، في مجملها، للمرأة كانت من خلال المادة 42من دستور 1976 التي نصت على أن: "يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية" ، تلاه في ما بعد التشديد على حق المرأة في التمثيل السياسي من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008حيث استحدثت المادة 31

مكرر التي تنص على أن: " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة. (بلية، 2018)

واتسمت نتائج النوع الاجتماعي في الانتخابات الجزائرية بالسيطرة الذكورية، مما أجبر النظام السياسي على دسترة حقوق المرأة ووضع قوانين تضمن تواجد المرأة، على شاكلة نظام الكوتا سنة 2012 ونظام التناصف سنة 2021، والقانون العضوي للأحزاب السياسية الصادر سنة 2012، والقانون العضوي للانتخابات سنة 2016 من أجل ترقية حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وبالتالي دور الرجل في الانتخابات المحلية أقوى وأبرز من دور المرأة، والذي ينعدم في الجماعات القاعدية التي يقل عدد مقاعد مجلسها 15، وفي غالب الأحيان يرى أن المرأة هي النوع الاجتماعي الذي يحتاج الى تعديل دوره الاجتماعي، وهذا ما جاء في المادة 59 من دستور 2020 حيث نصت " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. يحدد قانون عضوي شروط تطبيق هذا الحكم." ونصت المادة 35 من التعديل الدستوري لسنة 2020 " تضمن الدولة الحقوق الأساسية والحريات. وتستهدف مؤسسات الجمهورية ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (الدستور الجزائري، 2020).

وبدأت الجزائر العمل بنظام الكوتا سنة 2012 بعد صدور القانون العضوي رقم 12-03 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة الصادر بتاريخ 12 يناير 2012، أوجبت المادة 2 والمادة 3 من هذا القانون التقيد بالنسب الممنوحة للمرأة في انتخابات المجلس الشعبي الوطني المحددة كالتالي:

- 20 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أربعة (4) مقاعد .
- 30 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق خمسة (5) مقاعد .
- 35 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعد.
- 40 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين (32) مقعد.
- 50 بالمئة بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج (الجريدة الرسمية، 2012) .

كما أصدرت الدولة الجزائرية سنة 2012 قانون عضوي أخر يتعلق بالأحزاب السياسية (القانون العضوي رقم 12-04 مؤرخ في 12 يناير سنة 2012) وألزمت الأحزاب السياسية على ضمان نسبة ممثلة من النساء ضمن الأعضاء المؤسسين حسب ما نصت عليه المادة 17، كما أوجبت المادة 41 أن يضم كل حزب سياسي نسبة من النساء ضمن هيئاته القيادية (قانون عضوي رقم 12-04 يتعلق بالأحزاب السياسية، 2012).

ونص القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات رقم 16-10 لسنة 2016 في مادته 89 على مراعاة نظام الكوتا في عملية توزيع المقاعد على المترشحين (قانون عضوي رقم 16-10 يتعلق بنظام الانتخابات، 2016).

وهذا ما يؤكد السيطرة الذكورية على التمثيلية في المجالس المنتخبة من قبل، وعرض الاتحاد البرلماني الدولي في دراسته صدرت سنة 2018 لإحصائيات المترشحين في انتخابات المجلس الشعبي الوطني 2017 للجزائر، حيث ترشحت 3636 امرأة من أصل 11315 مترشح لانتخاب النواب (**Les femmes au parlement en 2017**، 2018).

3-3 قانون الانتخابات (الأمر21-01) :

عرفت الجزائر منذ الاستقلال صدور العديد من القوانين الخاصة بالانتخابات أخرها **الأمر رقم 21-01** المؤرخ في 26رجب عام 1442 الموافق 10مارس سنة 2021 والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، وأبرز التعديلات على قانون الانتخابات ألا وهي :

- تخلى عن العمل بنظام الكوتا في نتائج الانتخابات .

-ألزم المناصفة بين الرجل والمرأة في عملية الترشيحات، لكن أسقط هذا الشرط في الأحكام الانتقالية للانتخابات التي تلي صدور هذا القانون (الأمر رقم 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، 2021) .

- اعتماد نظام القائمة المفتوحة وبمعنى أخر التصويت التفضيلي أي يمكن للناخب اختيار بين المترشحين من نفس القائمة، من أجل رفع نسبة المشاركة والقضاء على استعمال المال الفاسد.

- الزام القوائم المتقدمة للانتخابات تحت طائلة الرفض مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء أن تخصص نصف الترشيحات للذين تقل أعمارهم عن 40سنة، وثلث مترشحي القائمة على الأقل مستوى تعليمي جامعي، مما سيشجع النخب الشابة والكفاءات العلمية على المشاركة في الحياة السياسية.

4. دراسة حالة الانتخابات التشريعية 2021 بالجزائر

تعد الانتخابات التشريعية جوان 2021 أول استحقاق انتخابي تخلت فيه الجزائر عن العمل بنظام الكوتا المخصص للمرأة، والانتقال الى نظام التناصف مع اعفاء الأحزاب منه بتقديم طلب كتابي خلال هذه الانتخابات فقط .

وسنتطرق في هذا المحور الى مخرجات الانتخابات التشريعية جوان 2021 ومقارنتها بنتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2017 (نظام الحصص)، ومعوقات جندرة العملية الانتخابية في الجزائر.

1.4 مخرجات الانتخابات التشريعية جوان 2021 :

أفرزت هذه الانتخابات حصول المرأة على 33 مقعد من أصل 407 مقعد بنسبة 8.10بالمئة، مقابل حصولها على 119 مقعد من 462 أي بنسبة 25.76 بالمئة في انتخابات 2017، بينما نالت الأحزاب السياسية (14حزب سياسي) 323 مقعد 433 مقعد منها 26 مقعد نسوي بنسبة 8.04 بالمئة مقارنة بانتخابات 2017 نالت 116 مقعد نسوي بنسبة تقدر بـ 26.79 بالمئة، أما القوائم الحرة البالغ عددها 57 قائمة وهو عدد كبير مقارنة بالأحزاب السياسية تحصلت على 84 مقعد منها 7 مقاعد نسوية بنسبة 8.33 بالمئة، بينما حصلت سنة 2017 على 29 مقعد منها 3 مقاعد نسوية بنسبة 10.34 بالمئة، ويعود السبب الرئيسي لنزول نسبة تمثيل المرأة الى التخلي عن نظام الكوتا، الذي يضمن نسبة تمثيل المرأة على الأقل 30

بالمئة، وكذلك بإسقاط شرط المناصفة المذكور الأمر21-01 المتعلق بنظام الانتخابات للانتخابات التي تلي صدوره.

جدول يبن النتائج الجندرية للانتخابات التشريعية 12 جوان 2021

	عدد المقاعد المتحصل عليها	حصة المرأة من المقاعد	النسبة المئوية
الأحزاب السياسية	323	26	%08.04
القوائم الحرة	84	7	%8.33
المجموع	407	33	%8.10

المصدر: الجدول من اعداد الباحث

أما بالنسبة للأحزاب السياسية فهناك تفاوت كبير بين حزبي الطليعة ألا هما حزب جبهة التحرير الوطني المتحصل على 13 مقعد نسوي مقارنة بسنة 2017 تحصل على49 مقعد نسوي، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي المتحصل على 33 مقعد نسوي سنة2017 (النتائج النهائية للانتخابات التشريعية سنة 2017، العدد34، ص ص 58-64.، 2017) فاز بمقعد وحيد سنة2021، وتحصل حزب المستقبل على 5 مقاعد نسوية، تليها حركة مجتمع السلم على 4 مقاعد، حركة البناء الوطني بمقعدين وحزب الحرية والعدالة بمقعد (النتائج النهائية لانتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني2021، 2021).

وتبين دراسة صدرت عن الاتحاد البرلماني الدولي عام 2008 ضمن سلسلته الدراسية " النساء في البرلمانات الوطنية " أن المتوسط العالمي للتمثيل النسائي بلغ 18.4 بالمئة، وتصدرت رواندا الدولة الافريقية النامية المرتبة الأولى عالميا بـ 56.30 بالمئة متقدمة في ذلك على السويد، أما الجزائر احتلت المرتبة 116 عالميا بـ 7.7 بالمئة والمرتبة 8 عربيا دون العمل بنظام الحصص (الكوتا) ، أما الدراسة التي صدرت سنة 2018 ضمن نفس السلسلة احتلت الجزائر المرتبة 15 عالميا بنسبة 25.28 بالمئة، والمرتبة الأولى عربيا والثالثة إفريقيا، لكن بتطبيق نظام الكوتا (القانون العضوي رقم 12-03 يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة سنة 2012)، والملاحظ أن الدول 14 التي تسبق الجزائر 13 دولة تطبق نظام الكوتا ولو بصيغ مختلفة، ماعدا دولة هولندا واحتلت المرتبة الثامنة عالميا بنسبة 36 بالمئة. (Les femmes au parlement en 2017، 2018)

تظهر النتائج الأخيرة تراجع كبير لتمثيل النساء في أول مجلس شعبي وطني يؤطره الأمر 21-01 المتعلق بقانون الانتخابات مقارنة بسنة 2017، الأمر الذي يوجهنا الى طرح عدة تساؤلات حول حقيقة فرض المرأة نفسها في الحياة السياسية بعيدا عن آليات التمكين السياسي ونظام الحصص، فنتائج الانتخابات تعد اختبار حقيقي لفعالية الاصلاحات القانونية والسياسية التي أقرها النظام السياسي الجزائري في مجال الحياة السياسية.

2.4 معوقات جندرة الانتخابات في الجزائر:

من أجل تحقيق المساواة الجندرية في الحياة السياسية في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة، وتجاوز فكرة تمكين المرأة والسلطة الذكورية وجب معالجة المواضيع التالية :

- الاطار القانوني :

بعد مصادقة الجزائر على عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية في مجال المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة السياسية، والتزامها بتقنين ذلك على مستوى الدستور واصدار أو تعديل القوانين من أجل فرض ذلك على أرض الواقع.

ومن بين ذلك تعديل الدستور لسنة 2020 الذي أقر المساواة بين المرأة والرجل في الحياة السياسية تبعه صدور الأمر 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات الذي اعتمد نظام التناصف، وشهدت الانتخابات التشريعية لسنة 2021 تراجع رهيب في نسب التمثيل السياسي للمرأة (8%)، وهذا راجع للقانون المتعلق بنظام الانتخابات الذي تخلى عن الضمانات القانونية لتواجد المرأة في المجالس المنتخبة (إلغاء نظام الكوتا الذي نجح برفع نسبة تمثيل المرأة الى أعلى المستويات 30%)

والسبب الرئيسي للتفاوت الكبير بين النوعين هو الخلل التشريعي للأمر 21-01 الذي يضمن التناصف في الترشح فقط، وفي ظل اعتماد نظام القائمة المفتوحة في عملية التصويت ستعرف نسب تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة تراجع رهيب .

ومن أجل تقوية مكانة المرأة ودورها في الاحزاب السياسية حاولت السلطات تحفيز الأحزاب السياسية على منح المزيد من الفرص للنساء حيث نصت المادة 7من القانون العضوي الرقم - 03 12المؤرخ في يناير 2012 الذي يحدد كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (على إمكان استفادة الحزب السياسي من مساعدة مالية خاصة بحسب عدد مرشحاته المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية والولائية وفي البرلمان. مما يثبت الخلل التشريعي في ضمان حق قاعدة المساواة بين الرجل والمرأة في قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية على أرض الواقع.

- الهيمنة الذكورية (السلطة الأبوية)

حسب محمد شرابي في كتابه "مقدمات لدراسة المجتمع العربي "فالنظام الأبوي هو النسق العام الذي يحدد سلوكيات الأفراد كذكور أو اناث، ففي ظله يتم تنشئة الأفراد على قيم معينة يتوارثها جيل بعد جيل في اطار الاسرة الممتدة؛ والعائلة كمؤسسة تتمثل وظيفتها في انتاج الاطفال، فالأم لا تتوثق رابطة زواجها الا بعد أن تنجب الطفل البكر، فهو روحها وحبيب قلبها، وهو رمزها وعلَمها للرابطة الزواجية، ويبقى هذا البكر هو الاهم في حياتها مهما أنجبت من أطفال بعده، فيبقى عالم أمه الوحيد ودليل قيمتها كامرأة؛ أما الأب فهو الآخر يعتبر انجاب الاطفال علامة على رجولته، وبالتالي تتحول وظيفة الانجاب الى وظيفة تبريرية للزوجين؛ أما طريقة نشوء الاطفال داخل العائلة، يندرج تحت خطين، الاول عاطفي تمثله الأم، ويكون الاولاد أكثر قرباً منها، أما الثاني، فهو استبدادي قاهر يمثله الأب، وضمن هذين الخطين تتكون البنت لأداء الواجب المستقبلي والطاعة الزوجية والخدمة والانجاب مستقبلاً (شرابي، 1984).

وتؤكد الدراسات السوسيولوجية أن النظام الاجتماعي في الجزائر يخضع شأنه شأن المجتمعات العربية الى النظام الأبوي، هذا النظام الذي يكرس هيمنة الذكر بصفته المسؤول الرئيسي عن الأسرة التي تشكل النواة الأساسية والصلبة للمجتمع المحافظ؛ حيث يتم فيه تحديد الوظائف الأساسية للرجل من جهة والتي تتمثل في مسؤولية الفرد تجاه العائلة والأقرباء، كما يتم من جهة أخرى تحديد وظائف المرأة في عملية الانجاب وتربية الأولاد والخدمة المنزلية؛ وفي ظل هذا النظام يحظى الفرد الذكر بمكانة أساسية في العائلة عكس الأنثى (ابراهيم مزاري، 2020).

والمجتمع العربي والتي تعتبر الجزائر واحدة منه لم يرق بعد الى الحداثة بعد بمفهومها الغربي، فبالنسبة اليه رغم مجهودات التعليم والتغير الثقافي وحتى مظاهر التصنيع وخروج المرأة للعمل الا أن السيطرة الأبوية لا زالت قائمة في صلب النظام الاجتماعي، وهذا رغم تراجع حدتها مع التغيرات التي طرأت على المجتمع.

- ثقافة المجتمع (الموروثات الثقافية)

تتميز كل المجتمعات بخصوصيتها الثقافية التي ترسم معالم القيم التي تحكم وتوجه سلوك أفرادها، كما أنه هناك قيم كلية يشترك فيها كل أفراد مجتمع الدولة، وهناك قيم فرعية تُميز تكوينات وتيارات اجتماعية بذاتها؛ والأمر نفسه بالنسبة الى المجتمع الجزائري الذي لديه قيم كلية مشتركة تحكمه، وتنبع بذاتها من التراث الصوفي الاسلامي الذي يعطي مكانة خاصة للمرأة بصفتها رمزاً للأمومة والعفة والحضانة، والتي لا يمكن اكتمال المجتمع الا بوجودها واستمرار دورها المحوري فيه، واذا كان التراث الصوفي لا يمنع ولا يحد من تعليم المرأة، الا أنه بالمقابل يتحفظ على مشاركتها في الحياة السياسية، ويعتبره أمر دوني يقلل من رمزية المرأة ومكانتها الخاصة في المجتمع.

- الأسباب الدينية والتعليمية

أكد التقرير السنوي للتنمية الإنسانية العربية لعام 2005م، أن لا علاقة للدين بأي من الممارسات الخاطئة ضد المرأة، واصفا حال مجتمعاتنا العربية بأنها "تغلب العادة على العبادة وتؤسس لمسلمات ليس لها أصل لا في القرآن الكريم ولا في الأحاديث الصحيحة ، يقول عز وجل: " والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر..." الآية 71 من سورة التوبة (الإنمائي، 2005).

والمجتمع الجزائري مجتمع اسلامي في غالبيته، والدين الاسلامي لديه رؤية خاصة للحياة السياسية، فهو بدوره يقلل من فرص المشاركة السياسية للمرأة، ولكن رغم ذلك لا يشكل مانع قوي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، فكثير من العائلات الاسلامية تسمح للمرأة بالمشاركة السياسية ضمن مستويات متعددة، خاصة الانتخابات التشريعية، كما تفتح لها المجال واسعاً للمشاركة الانتخابية، وعليه يمكن القول أن الدين لا يشكل مانعاً حاسماً في جندرة الانتخابات التشريعية.

أما التعليم فهو أحد أهم أليات التنشئة الاجتماعية، وأحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع المشاركة السياسية للمرأة نتيجة ارتفاع المستوى التعليمي لها؛ وسعت الجزائر طيلة مسار بناء الدولة الوطنية لتعليم المرأة، حتى أصبحت تحتل مكانة هامة في مستوى التعليم الجامعي بما يمكنها من الحصول على

مناصب وظيفية تُحسن بها حياتها المادية وتتمكن من استعمال مختلف وسائل الاعلام والاتصال، وكذا الاطلاع على قيم الآخر (الأوربي) وبالتالي تعمل على تفكيك القيود الاجتماعية التي يفرضها النظام الأبوي، ومن ثم تفتح المجال لنفسها بالدخول في الحياة السياسية سواء على المستوى المحلي أو المركزي. وعليه يمكن القول أن جل المشاركات في الحياة السياسية اليوم يتمتعن بمستوى معين من التعليم، تخطت بموجبه القيم التي تحكم سلوكها ضمن النظام الأبوي. فتعليم المرأة هو المدخل الأساسي لتحريرها وتلاشي النظام الأبوي، الا أن هذا الاستنتاج يبقى قاصراً على تفسير السلوك الاجتماعي لشرائح واسعة من المتعلمات اللواتي يبقين يعشن ضمن النظام الأبوي المخفف، كما لا يسمح لهن بالمشاركة في الحياة السياسية. وبناءً عليه يمكن القول أن مستوى التعليم يعتبر عامل قوي في تحفيز المرأة على المشاركة السياسية في الجزائر، فمنذ أن توسعت فرص التعليم للمرأة حتى بدأت تطرق باب التوظيف ومن ثم مجال الحياة السياسية عبر مستوياتها المختلفة (ابراهيم مزاري، 2020).

5.الخاتمة:

كإجابة على اشكالية الدراسة يمكن القول أن عملية جندرة العملية الانتخابية في الجزائر منذ اصدار القانون العضوي الخاص بترقية حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة (نظام الكوتا) مازالت في بداياتها، وتبين احصائيات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر منذ صدور قانون نظام الحصص (الكوتا) سنة 2012 أن نسبة مشاركتها في المجالس المنتخبة مرتفع جداً مقارنة بالدول العربية وحتى بعض الدول الأوروبية، لكن عملياً لا يمكن للمرأة صنع أو التأثير في القرار السياسي، فالمرأة في البرلمان لا هي قادرة على تشكيل قوة ضغط على صنّاع القرار، ولا هي متمكنة سياسياً بما يجعلها شريك في العملية السياسية، ومن هنا يمكن التأكيد أن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة يعود بالأساس الى نظام الحصص التي فرض القانون وجودها في القوائم الانتخابية ومنحها أولوية خاصة بالفوز، بما جعل النسبة ترتفع الى 31,6 % سنة 2012، وعملية جندرة الانتخابات التشريعية مرهون بمستقبل عملة المشاركة السياسية للمرأة ذات الوجهين، التمكين السياسي للمرأة أولاً، والإصلاح السياسي ثانياً؛ ففي ظل هذه الأوضاع قد تزيد انخفاض مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة على المستوى المحلي، الا أن البرلمان يبقى مركز جذب لها لاعتبارات مادية واجتماعية، ويعود التراجع الرهيب في تمثيل المرأة في المجلس الشعبي الوطني لسنة 2021 لسبب رئيسي هو التخلي عن العمل بنظام الكوتا، واستبداله بنظام المناصفة بين الرجل والمرأة في عملية الترشيحات لا النتائج، لكن أسقط العمل به للانتخابات التي تلي صدور الأمر 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات. والسؤال الذي يطرح : هل سينجح النظام السياسي الجزائري بترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة خلال الاستحقاقات القادمة بتطبيق القانون العضوي للانتخابات أمر 21-01 ؟

والنوع الاجتماعي ليس مرادف للمرأة، وإنما السيطرة الذكورية على الحياة السياسية ألزمتنا التركيز على نوع المرأة. ويقول مالك بن نبي في حق المرأة أنها الوجه الثاني للإنسانية، وأحد أهم الفواعل من أجل النهوض بالحضارة الاسلامية والعربية، لذا وجب :

- التركيز على التنشئة الاجتماعية الصحيحة للجندر (ذكر وأنثى) بداية بالجانب التعليمي مع مراعاة البيئة الثقافية الاسلامية.

-تعديل قانون الانتخابات الحالي ف/ي :

- تطبيق نظام التناصف في الترشح و في اعلان النتائج لضمان المساواة بين النوعين .
- اعتماد مبدأ التناصف العمودي و الأفقي .

- تعديل قانون الأحزاب السياسية باستعمال مقاربة النوع الاجتماعي.
- التوجه نحو التصويت الالكتروني لرفع نسبة المشاركة السياسية للنوع الاجتماعي.
- اقرار تحفيزات وامتيازات للأحزاب السياسية في اطار تحقيق المساواة الجندرية.

5.قائمة المراجع :

- ابن منظور ,م) .د.س.ن .(*لسان العرب* .بيروت :دار المعارف.
- هدى ايراين. (جوان, 2017). تطور المكانة السياسية للمرأة عبر الدساتير الجزائرية. *مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية* (2)، الصفحات 127-128.
- IDEA. (2010). *أشكال النظم الانتخابية* (الإصدار 2). والانتخابات, المؤسسة الدولية للديمقراطية.
- (2018). *Les femmes au parlement en 2017.* Union, interparlementaire.
- الأمر رقم 21-01المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ,2021) .مارس 10). *الجريدة الرسمية* .8 ,*(17)* الجزائر ,الجزائر.
- الإنمائي ,ب .ا .(2005) .*تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005:نحو نهوض المرأة في الوطن العربي* .
- الدستور الجزائري ,2020) .ديسمبر .(30*الجريدة الرسمية* .16 ,*(82)* الجزائر ,الجزائر.
- العمر معن خليل. (2012). *علم اجتماع الجندر*. دار وائل للنشر والتوزيع.
- النتائج النهائية لانتخابات أعضاء المجلس الشعبي الوطني ,2021) .2021يونيو .(29*الجريدة الرسمية* .4-26 ,*(51)* الجزائر ,الجزائر.
- النتائج النهائية للانتخابات التشريعية سنة 2017، العدد34، ص ص ,2017) .58-64يونيو .(7 *لجريدة الرسمية* .58-64 ,*(34)* الجزائر ,الجزائر.
- أندرو رينولدز وآخرون .(2007) .*أشكال النظم الانتخابية* .السويد :المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.
- أندرو رينولدز وآخرون .(s.d.) .*أشكال النظم الانتخابية، تر :المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد :المؤسسة الدولية* .

- بطرس البستاني. (1977). *محيط المحيط :الانتخاب*. لبنان: مطابع مؤسسة جواد للطباعة.
- رشيد جحيق. (2010). *التحرير الاداري*. الجزائر: المعهد الوطني لمستخدمي التربية وتحسين مستواهم.
- صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة. (2006). *مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي*. المكتب الاقليمي للدول العربية.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. (2001). *مفهوم النوع الاجتماعي، الوحدة الأولى، ص3، ، ، ط4*، (الإصدار 4، المجلد 1). المكتب الإقليمي للدول العربية.
- عبدالحي هنا صوفي. (2009). الكوتا النيابية النسائية بين التأييد الدولي والمواقف العربية المتناقضة. *المجلة العربية للعلوم السياسية* (23)، الصفحات 47-69.
- عدالوهاب الكيالي. (1979). *موسوعة السياسة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- غي هرميه وآخرون. (2005). *معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية*. (هيثم اللمع، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- فرانشسكا بيندا وآخرون. (2005). *التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق*. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.
- فضيل ابراهيم مزاري. (جوان , 2020). انحسار النظام الأبوي وانعكساته على المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر. *مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية*، الصفحات 153-172.
- قانون عضوي رقم 12-04 يتعلق بالأحزاب السياسية. (15 يناير, 2012). *الجريدة الرسمية(2)*، 12-15. الجزائر، الجزائر.
- قانون عضوي رقم 16-10 يتعلق بنظام الانتخابات. (5 غشت, 2016). *الجريدة الرسمية(28)*. الجزائر، الجزائر.
- لحبيب بلية. (2018). ترقية التمثيل السياسي للمرأة في الدول المغاربية. *المستقبل العربي*، 104-86.
- ليلى قريدي. (2020). مفهوم الجندر واشكالية الترجمة. *مجلة التمكين الاجتماعي، العدد 4*، الصفحات 38-49.
- محمد شلبي. (1997). المنهجية في التحليل السياسي. الجزائر.
- محمد ضيف. (2018). مبادئ المساواة وتمكين المرأة في الجزائر: الإطار الدستوري والتشريعي. *مجلة المجلس الدستوري، 10* ، الصفحات 42-43.
- هشام شرابي. (1984). *مقدمات لدراسة المجتمع العربي*. بيروت: الدار المتحدة للنشر.